

الفصل الأول

obeikandi.com

المبحث الأول الحكم العسكرى

١. ماهية الحكم

الحكم هو إعلان القاضى عن إرادة القانون بما يلزم أطراف الدعوى ، فهو قرار المحكمة الفاصل فى الخصومة ، وهو له منزلة أساسية بين إجراءات الدعوى ذلك أنه غاية الدعوى ، بل أنه هو الأساس القانونى لوحدة الدعوى واتخاذها ظاهرة قانونية متماسكة الأجزاء والحكم فى البراءة كاشف عن مركز قانونى سابق عليه ، ولكن الحكم بالإدانة يقرر مركز سابق عليه هو مسئولية ارتكاب الفعل ، ولكن إنزال الحكم عقوبة معينة بالمتهم هو إنشاء لمركز قانونى جديد ، ويتطلب الحكم كى يستكمل أركانه وشروط صحته (١) محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً صحيحاً (٢) ولاية واختصاص نظر الدعوى (٣) المدان القانونى (٤) أن ينطق علناً (٥) أن يتضمن البيانات التى تطلبها القانون ويستوفى الشكل الذى قرره وقد شملت نصوص قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ فى الباب الرابع منه هذا التعريف مع تفاصيل أخرى حوتها المواد ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ منه .

فنصت المادة ٧٩ على كيفية أخذ الأصوات فيبدأ الرئيس بأحدث الأعضاء وفى ذلك ضمان لعدم تأثر العضو بآراء من هم أقدم منه ،

والأحكام بالأغلبية إلا فى حالة الإعدام فقد أوجب القانون ضرورة صدور الحكم بإجماع الآراء .

ونصت المادة ٨١ على أن الحكم يصدر فى جلسة علنية ولو كانت المحاكمة سرية ويوقع عليه رئيس وأعضاء المحكمة ويثبت فى محضر الجلسة .

وحرص القانون على ضرورة النطق بالحكم فى مواجهة المتهم وعدد الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك ، وغنى عن البيان أن هذه الفقرة لا تنطبق فى مجال المحاكمات الغيابية .

ونصت المادة ٨٢ على وجوب تسبيب الأحكام الصادرة ، وأوضح النص عناصر تسبيب الأحكام ، وفى هذا ضمان كاف للمتهم وللسلطة .

وتضمنت المادة ٨٣ على مبدأ يتمشى مع التقاليد العسكرية وهو حق المحكمة فى كتابة مذكرات منفصلة عن أى ملاحظات مرتبطة بالدعوى تظهر لها أثناء نظرها ترفعها مع الإجراءات إلى الضابط المصدق .

وحرصت المادة ٨٤ على النص على أن الأحكام لا تصبح نهائية إلا بعد التصديق عليها على الوجه المبين فى القانون وذلك باعتبار هذا الإجراء مكملًا لسلطة المحكمة التى تنطق بالحكم على ضوء من القانون ، ثم يعرض الحكم على السلطة المصدقة التى تأخذ من الأحكام بالقدر الذى يحقق لها المستوى المطلوب من الضبط والربط فى حدود القانون .

ولذلك حرص القانون العسكرى على ألا يضىف على الحكم الصادر من المحكمة الصفة النهائية إلا بعد التصديق عليه قانونا .

وأوجد قانون الأحكام العسكرية بنص م ٨١ طريقتين للتصديق على الحكم :

١. طريق عادى بالنسبة لكافة الأحكام العسكرية

٢. طريق استثنائى بالنسبة للأحكام الصادرة على الضابط بجزاء السجن فأكثر ، فيصدر التصديق فى الحالة الأولى بعد صدور الحكم والنطق به - أما الحالة الثانية فيكون صدور الحكم بعد التصديق عليه .

" يصدر الحكم فى جلسة علنية ولو كانت المحاكمة سرية ، ويوقع عليه رئيس وأعضاء المحكمة قبل النطق به ويثبت فى محضر الجلسة ، فيما عدا جزاء السجن فأكثر ، فيكون صدور الحكم بعد التصديق عليه بالنسبة للضابط .

وللمحكمة أن تأمر بأخذ الوسائل اللازمة لمنع المتهم من مغادرة قاعة الجلسة قبل النطق بالحكم أو لضمان حضوره فى الجلسة التى يؤجل إليها الحكم ولو كان ذلك بإصدار أمر بحبسه إذا كانت الواقعة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطى " .

٢. الحكم الحضورى والحكم الغيابى

الحكم الحضورى، يفترض حضور المتهم جميع الجلسات التى اتخذ فيها إجراءات المحاكمة فإذا تغيب عن جلسة سمعت فيها أقوال شاهد أو قدمت فيها النيابة طلبات أو أدلت فيها بمرافعتها كان الحكم غيابياً - ولكن غياب المتهم عن جلسة لم يتخذ فيها إجراءات محاكمة أو أقتصرت فيها الأمر على تأجيل الدعوى لجلسة أخرى ، أو تغيب عن جلسة النطق بالحكم فإن الحكم يكون حضورياً والتفرقة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى تقوم إزاء المتهم وحدة ، أما النيابة فالحكم حضورى بالنسبة لها دائماً إذ أن غيبتها تبطل تشكيل المحكمة والعبرة فى ذلك أى فى وصف الحكم يكون حضورى أو غيابى هى بتطبيق ذلك المعيار ، وليس بمنطوق الحكم .

وأهمية التفرقة تكمن فى أن الحكم الغيابى فى مخالفة أو جنحة يجوز الطعن فيه بالمعارضة أما الحكم الحضورى فلا محل للطعن فيه بهذا الطريق ، والحكم الغيابى فى الجنايات يسقط بمجرد القبض على المحكوم عليه .

" العبرة فى اعتبار الحكم حضورياً أو غيابياً هى بشهود المتهم جلسة المحاكمة والمرافعة أو عدم شهوده أياها ، لا بحضوره وغيابه بجلسة النطق بالحكم " .

(٨١/١٢/٣١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٢٢٣ ص ١٢٣٩)

" إذا تغيب المتهم عن جلسة اتخذت فيها بعض إجراءات المحاكمة ، ثم أعيدت هذه الإجراءات فى جلسة تالية حضرها ، كان الحكم حضورياً " .

(١٩٣٠/١١/١٣ ج ٢ رقم ٦٧ ص ٩٤)

أما قانون الأحكام العسكرية فقد خرج على هذه القواعد فأجاز محاكمة المتهم غيابيا سواء أكان ذلك فى جنابة أو جنحة ، وقرر عدم سقوط الحكم الغيابى فى الجنايات ، ولم يجر المعارضة فى الأحكام الغيابية الصادرة فى الجنح والمخالفات .

وقد تناول قانون الأحكام العسكرية قواعد المحاكمة الغيابية للمخاطبين بأحكامه فى المادتين ٧٧ و ٧٨ فنص فى الأولى على أن : " إذا لم يحضر المتهم أمام المحكمة العسكرية بعد تبليغه قانونا ، يجوز للمحكمة أن تنتظر الدعوى فى غيبته أو أن تؤجل الدعوى وتأمر بالقبض عليه وإحضاره الجلسة التالية وأما بإعادة تبليغه مع إنذاره إذا لم يحضر فى الجلسة المذكورة فصل فى القضية .

وعلى المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان المتهم حاضرا ونص فى الثانية على أن : " للمتهم الذى أجريت محاكمته فى غيبته أن يقدم التماسا بإعادة النظر فى الحكم الصادر عليه على الوجه المبين فى هذا القانون " .

ولكن المشرع العسكرى نظر للغاية من إعادة محاكمة المتهم إذا صدر حكماً ضده غيابياً فإذا كان الغرض هو وجوب توفير حق المتهم فى الدفاع عن نفسه فقد حرص القانون العسكرى على ذلك وأوجب بنص م ٧٧ " على المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان المتهم حاضراً " أى أنه ألزم المحكمة العسكرية أن تتدب دفاعاً للمتهم الغائب فى الجنايات ، وأن تكفل له الحقوق المقررة للدفاع كما لو كان المتهم حاضراً .

والحقيقة أن قانون الأحكام العسكرية فى شأن الحكم الغيابى قد أخذ بنظرية " الأحكام الحضورية الاعتبارية " فى قانون الإجراءات لأنه افترض أن تغيب المتهم عن المحاكمة قد انطوى على نية المماطلة وعرقلة عمل القضاء وخاصة أن الأصل فى كل القانون العسكرى أن يحضر المتهم بنفسه لأن العقوبة فيه تحمل عبارة " الحبس أو أى جريمة أقل " فى الجرح وهذا تماشياً مع نص م ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية " يجب على المتهم فى الجنحة المعاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذه فور صدوره أن يحضر بنفسه " ومن المعروف أن الأحكام العسكرية تحمل القوة التنفيذية بمجرد صدورها ، فأشترط فقط التأكد من إبلاغه قانوناً وهى تقترب فى المعنى القانونى من نص م ٢٣٨ من الإجراءات الجنائية " إذا كانت ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخصه وتبين للمحكمة أنه لا مبرر لعدم حضوره يعتبر الحكم حضورياً

وتنص المادة ١١٤ من قانون الأحكام العسكرية على قبول التماس إعادة النظر في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ حضور المتهم إذا صدر الحكم في غيبته ، وليس من تاريخ إعلانه بالحكم المصدق عليه ، يستوى أن يكون الحكم غيابياً أو حضورياً اعتباراً مادام الحكم قد صدر في غيبته ، وإذا كان تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة من الإجراءات السابقة على المحاكمة ولهذا لا يقبل الدفع ببطلانه لأول مرة عند التماس إعادة النظر ، إذ يقتضى تحقيقاً موضوعياً بتحسر عنه وظيفتها ، إلا أن الحكم الغيابي الصادر من المحاكم العسكرية يقبل الطعن بالتماس إعادة النظر في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ حضور المتهم الذي صدر الحكم في غيبته وبعد إعلانه قانوناً ، وذلك يقتضى أن تسبب المحكمة حكمها الغيابي ببيان الإجراءات التي ثبت منها حصول الإعلان صحيحاً ليتمكن مراقبة صحة تطبيق القانون .

وقد خالف بذلك قانون الأحكام العسكرية قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالحكم الغيابي فيما يلي :

(أ) أن الحكم يعتبر غيابياً ولو حضر عن المتهم وكيله ، بل ولو ترفع هذا الوكيل فعدم حضور المتهم يجعل مرافعته باطلة ، أما القانون العسكري فيقبل حضور الدفاع عن المتهم الغائب وحجته في ذلك أنه لا يعرف الحكم الغيابي ولكن يعرف محاكمته المتهم في غيبته ، وهذا الدفاع ينتدب إلزامياً بنص القانون في حالة المتهم الغائب في الجنايات .

ب) الحكم الغيابى فى قانون الإجراءات من إجراء من إجراءات الدعوى وبالتالي، التقادم فيه هو تقادم الدعوى الجنائية . أما الحكم الغيابى فى القانون العسكرى فهو حكم قابل للتنفيذ بحضور المتهم أو القبض عليه وبالتالي يخضع لتقادم العقوبة .

٣. الأحكام الفاصلة والأحكام السابقة على الفصل : يكون الحكم فاصلاً إذا أنهى النزاع وأخرج الدعوى من حوزة المحكمة أى أنه هو الحكم الذى يفصل فى الموضوع بالبراءة أو الإدانة أما الحكم السابق على الفصل فهو على عكس الحكم الفاصل لا ينهى النزاع وإنما يقتصر على حسم بعض المشاكل الإجرائية كالحكم بعدم قبول الدعوى وتشمل الأحكام السابقة على الفصل على مجموعة من الأحكام كالتحضيرية والتمهيدية كالحكم بنذب خبير لإثبات واقعة أو الحكم بالانتقال إلى محل واقعة للمعاينة .

٤. الأحكام الوقتية والأحكام القطعية : الأولى هى الأحكام التى تستهدف صيانة مصلحة لأحد الخصوم عن طريق إجراء عاجل لا يمس الموضوع وتثور أثناء نظر الدعوى وقبل صدور الحكم الفاصل ، كالحكم الذى يصدر فى الحبس الاحتياطى والحكم الذى يقضى بتسليم أشياء مضبوطة إلى مالكها أما الأحكام القطعية فهى التى تحسم على وجه قاطع مشكلة متعلقة بإجراءات الدعوى ، فهى تهدف إلى البت فى عقبات إجرائية تعوق سير الدعوى أمام القضاء وأشهر أمثلتها ما يتعلق باختصاص المحكمة .

٥. الحكم البات والحكم غير البات : الحكم البات هو الذى لا يقبل طعناً بطريق عادى أو غير عادى فهو لا يقبل الطعن بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض ، وهذا المعنى لا يعرفه القانون العسكرى لأن الحكم العسكرى غير قابل للطعن ولكنه يكون له صفة الحكم النهائى بالتصديق عليه ولهذا اجتهد فقهاء القانون العسكرى فىرى البعض أن الحكم العسكرى يكون باتاً إذا صدق عليه ومرت عليه المواعيد القانونية لالتماس إعادة النظر أو إذا لم يقبل الالتماس ، وهو أمر محلاً للنظر إذا أن الحكم البات هو الذى لا يقبل طعناً ألا عن طريق إعادة النظر فى حين أن الالتماس ليس طريقاً للطعن .

٦. الحكم الابتدائى والحكم النهائى : الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية بكافة أنواعها المركزية وسلطة العليا والعليا تكون أحكاماً ابتدائية ولا نصير نهائية ألا بالتصديق عليها . م ٨٤ ق . أ . ع " لا تصبح الأحكام نهائية ألا بعد التصديق عليهما على الوجه المبين فى هذا القانون " .

٧. الأحكام الباطلة والأحكام المنعدمة : هما نوعان من الأحكام المعيبة ومعياري التمييز بينهما درجة جسامه العيب الذى شاب الحكم - فالحكم المنعدم يعنى أنه كأن لم يكن وبالتالي لا تلحقه صفة (البات) ولا يمكن الاعتماد عليه فى إنهاء الخصومة - أما الحكم الباطل فيمكن أن يصير باتاً ، وتطهره صفة كونه باتاً من عيوبه وترقى به إلى مرتبه الحكم الصحيح ، وبالتالي فالحكم الباطل رغم مافيه من

عيوب يمكن الاعتماد عليه في إنهاء الخصومة إذا صار باتاً ،
والأسلوب الصحيح لتحديد معيار الحكم المتقدم إنما يكون باسترجاع
تعرف الحكم ثم استظهار أركانه وبالتالي يعتبر منعداً إذا انتفت أحد
هذه الأركان ، فالحكم كما قدمنا هو " إعلان القاضى عن إرادة
القانون أن تتحقق فى واقعة معينة نتيجة قانونية يلتزم بها أطراف
الدعوى " فجوهر الحكم أنه " إعلان القاضى عن إرادة ، وكون هذه
الإرادة هى إرادته القانون ، والحكم بالإضافة الى ذلك يتضمن تحديداً
لنتيجة قانونية يتعين أن تتحقق فى واقعة معينة على نحو ملزم
لأطراف الخصومة ، ومن ثم كان من أركانه تحديده هذه النتيجة
وصدوره فى خصومة منعقدة فإذا انتفى أحد هذه الأركان " انعدام
الحكم " ، ونبين فيما يلى حالات انعدام الحكم :

(أ) يتعين أن يصدر الحكم عن قاض - إذ هو بطبيعته عمل قضائى ،
فإن صدر العمل عن غير قاض ، سواء أكان فرداً عادياً أم موظفاً
عاماً ليست له صفة القاضى ، فصفة الحكم منقضية عنه .

(ب) أن يتضمن الحكم إعلاناً عن إرادة ، فإذا انتفت الإرادة ، كما لو كان
القاضى - حين أصدره - مصاباً بجنون أو خاضعاً لإكراه ماضى
أفقده سيطرته على أعضاء جسمه ، فالحكم منعقد كذلك لانتهاء
جوهره .

ج) وأن تكون الإرادة التى يعلنها الحكم هى " إرادة القانون " ويعنى ذلك وجوب صدور الحكم باسم القانون ، أى تضمنه اعترافا بسلطان القانون فى الدعوى : فإذا لم يكن الحكم معبرا عن إرادة القانون ، كما لو فصل فى موضوع الدعوى دون أن يطبق أية قاعدة قانونية ، وإنما طبق قاعدة أخلاقية أو دينية لا يعترف بها القانون ، فالحكم منعدم ، ويعد منعدما كذلك الحكم الذى لا يستند إلى النظام القانونى للدولة ، وإنما يستند إلى نظام آخر كالحكم الذى تصدره محكمة أنشأها ثوار على الدولة ولم تكتسب ثورتهم صفة مشروعة ، أو الحكم الذى تصدره محكمة أجنبية فى دعوى تختص بها المحاكم الوطنية .

د) أن يتضمن الحكم تحديدا للنتيجة القانونية التى يرى وجوب تحققها : فالحكم الجنائى الفاصل فى موضوع الدعوى يجب أن يقرر إدانة المتهم أو براءته ، وإن كان غير فاصل فى الموضوع فيجب أن يتضمن حسما للمشكلة التى صدر فى شأنها أو بيانا للإجراء الذى يأمر به : فإن اقتصر الحكم على مجرد عرض لوقائع الدعوى أو بيان للآراء القانونية التى تتنازعها دون أن يحدد نتيجة قانونية تتمثل فيها إرادة القانون بالنسبة لوقائع الدعوى ، فليس لهذا الحكم وجود قانونى ، فهو غير صالح للتنفيذ ولا يضع حلا لما ثار فى الدعوى من نزاع .

هـ) أن يصدر الحكم فى دعوى قائمة لها أطرافها وسببها وموضوعها : فإن لم تقم الدعوى ، لأن الخصم لم أو فصل فى واقعة لا شأن لها بالدعوى ، فالحكم منعدم ، وبعد الحكم منعدماً إذا انقضت قبل صدوره الدعوى : فالحكم الصادر ضد شخص توفى قبل صدوره ، أو فى شأن دعوى سبق الفصل فيها أو انقضت بالتقادم هو حكم منعدم .

وقد تذبذب موقف محكمة النقض من الحكم المنعدم فتارة لا يعترف بنظرية الحكم المنعدم أمام القضاء " أن الحكم بصيرورة نهائياً فى الخصوص الذى قضى به يكون مانعاً للمحكوم عليه ولغيره من إعادة المناقشة فى خصوص ما قضى به " .

(نقض ١٧ يونيو ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٩٢ ص ١٨١)

وأحياناً يسلم بانعدام الحكم فى حالات ثبت فيها انتفاء أركانه فقضت محكمة النقض فى عدة أحكام بالتسليم بنظرية الحكم المنعدم منها خلو الحكم من توقيع القاضى الذى أصدره يجعله فى حكم المعدوم

(١٦/٦/١٩٤٧ ج ٧ رقم ٣٨١ ص ٣٦١)

ولا يعرف القضاء العسكرى نظرية الأحكام المنعدمة وأشارت إلى ذلك صراحة نص م ١١٨ ق . أ . ع .

" يكون للحكم الصادر من المحاكم العسكرية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المقضى به طبقاً للقانون بعد التصديق عليه " ألا أن بعض الفقهاء يقرر أن النظرية لا تؤتى ثمارها فى الأحكام الفاصلة ولكنها تؤتى ثمارها فى الأحكام السابقة على الفصل فى الدعوى ومنها الأحكام المؤقتة والقطعية ومثلها الواضح الحكم بعدم الاختصاص والسؤال أمام من سيكون التظلم من هذه الأحكام ؟

فنص م ١١٧ ق . أ . ع يقرر " لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أمام هيئة قضائية أو إدارية على خلاف ما نصت عليه أحكام هذا القانون " .

فإذا صدر الحكم منعماً قبل التصديق منعت م ١١٧ من القانون العسكرى أعمال النظرية وإذا صدق عليه أصبح محكوماً بنص م ١١٨ ق . أ . ع .

ويرى د مأمور سلامة : أن نظرية الأحكام المنعمة لها وجود فى القانون العسكرى لأن هناك صياغة غير قانونية لنص م ١١٨ ق . أ . ع إذ أنها اعتبرت أحكام المحاكم العسكرية باقية بعد التصديق عليها بإعطائها قوة الشيء المقضى به رغم إدراك المشرع العسكرى للفرق بين الحكم البات والنهائى بدليل نص م ٨٤ ق . أ . ع " لا تصبح الأحكام نهائية إلا بعد التصديق ... " .

" غير أن الذى نود التنبيه إليه هو أن الحكم الحائز لقوة الشيء
المقضى مع ما يترتب عليه من آثار هو الحكم البات الذى استنفذ طرق
الطعن العادية وطريق الطعن بالنقض ، والذى تنقضى به الدعوى
الجنائية انقضاء طبيعيا ، فإذا ما طبقنا ذلك على أحكام المحاكم العسكرية
فإن الحكم يكتسب تلك الحجية مع كل ما يترتب عليها من آثار سابقة بعد
التصديق عليه وفوات أو استنفاد طريق الطعن بالالتماس إعادة النظر ،
وهذا هو الذى عناه المشرع بنص المادة ١١٢ الذى جاء به " بعد إتمام
التصديق ، لا يجوز إعادة النظر فى أحكام المحاكم العسكرية إلا بمعرفة
السلطة الأعلى من الضابط المصدق وهى رئيس الجمهورية أو من
يفوضه " .

المبحث الثاني

أركان الحكم العسكرى وشروط صحته

ذكرنا سلفاً أن الحكم يستكمل أركانه وشروط صحته إذا صدر عن محكمة مشكلة تشكيل قانونى صحيح انعقدت لها الولاية بالاختصاص ونطقت الحكم علناً بعد المداولة القانونية وتضمن الحكم البيانات التى تطلبها القانون والأركان هى جوهر الحكم فإذا فقد أحدها أصبح الحكم منعماً وشروط الصحة هى الصفات المتطلبة فى كل ركن على حدة ، فإن فقد أحدها كان باطلاً .

٨. صدور الحكم من محكمة قانونية

مادة ٤٣ : المحاكم العسكرية هى

١. المحكمة العسكرية العليا .
 ٢. المحكمة العسكرية المركزية لها السلطة العليا .
 ٣. المحكمة العسكرية المركزية .
- وتختص كل منها بنظر الدعاوى التى ترفع إليها طبقاً للقانون .
- ##### مادة ٤٤ : تشكل المحكمة العسكرية العليا من ثلاثة ضباط قضاة برئاسة أقدمهم على ألا تقل رتبته فى جميع الأحوال عن مقدم وممثل للنياحة العسكرية .

ولا يجوز محاكمة أحد العسكريين أمام محكمة يكون رئيسها أحدث منه رتبة ، ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور فى الجلسة .

مادة ٤٥ : تشكل المحكمة العسكرية المركزية لها السلطة العليا من قاض منفرد لا تقل رتبته عن مقدم وممثل للنيابة العسكرية . ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور فى الجلسة .

مادة ٤٦ : تشكل المحكمة العسكرية المركزية من قاض منفرد لا تقل رتبته عن نقيب وممثل للنيابة العسكرية ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور فى الجلسة .

مادة ٤٧ : يجوز فى الأحوال الخاصة تشكيل المحكمة العسكرية العليا من خمسة ضابط ، والمحكمة العسكرية المركزية لها السلطة العليا والمحكمة المركزية من ثلاثة ضباط ، ويكون ذلك بقرار من الضابط الأمر بالإحالة .

ويتضح من هذه النصوص - بجلاء - أن المحاكم العسكرية العادية فى النظام القضائى العسكرى ثلاثة أنواع هى العليا والمركزية لها السلطة العليا والمركزية ، ولا يكون تشكيل المحكمة العسكرية صحيحا إلا إذا كانت مكونة من العدد اللازم من القضاء وممثل للنيابة العسكرية وكاتب للجلسة والقضاة العسكريون الذين تشكل منهم المحكمة ولاية الفصل فى الدعوى وأن لا يقوم بأحدهم سبب يمنعه قانونا من نظرها .

وتختص المحاكم العسكرية العليا بنظر الدعاوى المرفوعة عن الجنايات المعاقب عليها بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، بينما تختص المحاكم العسكرية المركزية لها سلطة العليا بنظر الدعاوى المرفوعة عن الجنايات المعاقب عليها بالسجن ، وتختص المحاكم العسكرية المركزية بنظر الدعاوى المرفوعة عن الجنح والمخالفات أن وجدت .

ويلاحظ أن المحاكم العسكرية الثلاثة تمثل درجة واحدة من درجات التقاضي ، فالقضاء العسكري يطبق نظام التقاضي على درجة واحدة ، فليست المحكمة العسكرية العليا درجة ثانية من درجات التقاضي وإنما شأنها شأن المحاكم العسكرية المركزية والمركزية لها سلطة العليا .

ويتم تشكيل المحكمة العسكرية العليا من ثلاثة عناصر :

الأول : ثلاثة ضباط قضاه لا تقل رتبة رئيسهم وأقدمهم عن مقدم ، ويمكن أن يتم تشكيلها من خمسة ضباط قضاه في أحوال خاصة على أن يصدر قرار من الضابط الأمر بالإحالة بذلك بشرط ألا تقل رتبة رئيسهم وأقدمهم عن مقدم .

الثاني : هو ممثل النيابة العسكرية ، ولم يشترط القانون حصوله على رتبة معينة فيمكن أن تكون رتبته أقل أو أعلى من رتبة رئيس المحكمة .

وليس فى القانون ما يمنع القاضى من النظر فى موضوع الدعوى بعد أن يكون قد حكم فى دفع فرعى فيها ، بل أن القانون إذ خول المحكمة حق الفصل فى المسائل الفرعية التى تعرض لها أثناء نظر الدعوى قد أجاز لها أن تفصل بعد ذلك فى الموضوع .

(نقض ٤٢/٥/١١ رقم ٤٠٢ ص ٦٦١)

ومجرد تقرير القاضى فى المحكمة التى ألغى حكمها تأجيل القضية إلى جلسة أخرى لآى سبب من الأسباب لا يدل بذاته على أنه كون لنفسه رأياً فيها بعد درسها وإذن فهذا لا يكون من شأنه أن يحرم عليه الفصل فى القضية فى محكمة الإعادة طالما لم يشترك فى الحكم الملغى

(نقض ٥٢/١/٢٨ ط ١٧٩ ص ٤٦٨)

عدم دلالة مناقشة المحكمة مع الخصوم على تكوين رأيها .

(نقض ٤٦/٢/٢٥ رقم ٨٧ ص ٧٩)

إمام القاضى بما تم فى الدعوى من واقع التحقيقات الأولية المعروضة على بساط البحث أمامه بالجلسة لا يصح عده تكويناً لرأى معين ثابت فى الدعوى فإذا لم يكن قد اشترك فى الحكم الملغى فإن ما انتهى إليه من رأى لا يكون بمقتضى وظيفته وطبيعة عمله أكثر من فكرة ابتدائية أولية قابلة للتغيير والتبديل على حسب ما يتبينه هو فى الجلسة من التحقيقات التى تتم أمامه ويصدر الحكم بناء عليها .

(٤٩/١/١٢ رقم ٧٨٨ ص ٧٥١)

وأمر المحكمة بالقبض على المتهم وحبسه احتياطياً لا يصح أن يحسب عليها أنها بذلك قد كونت رأياً ، فإن الحبس الاحتياطي الذي أمرت به لا يعدو أن يكون إجراء تحفيظاً مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لما بمقتضى القانون .

(٥٨/١١/١٧ رقم ٢٢٥ ص ٩٢٢)

لأن الحبس الاحتياطي لا يقيد القاضي بشئ وهو بصدد الفصل في الدعوى المطروحة .

(٦٠/٥/١٧ رقم ٧١ ص ٤٧٧)

٩ . الولاية بالاختصاص بنظر الدعوى

(أولاً الوضع في القوات المسلحة)

أ . اختصاص مكاني حيث يختص القضاء العسكري بالجرائم التي تقع في أماكن معينة .

مادة ٥ : تسري أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى

الجرائم الآتية :

أ (الجرائم التي تقع في المعسكرات أو الثكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو المحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت .

ب (الجرائم التى تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة وكافة متعلقاتها .

ج (اختصاص نوعى بجرائم معينة هى الجنايات والجناح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج .

د (اختصاص مرتبط بحالة الطوارئ .

مادة ٦ : تسرى أحكام هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها فى البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وما يرتبط بها من جرائم ، والتي تحال إلى القضاء العسكرى بقرار من رئيس الجمهورية .

ولرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل إلى القضاء العسكرى أى من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر " .

د (اختصاص شخص

مادة ٧ : تسرى أحكام هذا القانون أيضاً على ما يلى :

١ . كافة الجرائم التى ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تأديتهم أعمال وظائفهم .

٢ . كافة الجرائم التى ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون .

وقد استثنيت بعض مواد داخله فى تحديد الاختصاص القضاء
العسكرى من القواعد العامة فالمادة ٥٣ ، ٨ من قانون الأحكام
العسكرية خرجت على قواعد الاختصاص المكانى ومبدأ إقليمية القوانين
الجنائية - إذ أجازت م ٥٣ ق . أ . ع إجراء المحاكم العسكرية فى أى
مكان بصرف النظر عن مكان ارتكاب الجريمة - خروجاً على مبدأ
التقيد بقواعد الاختصاص المكانى للمحاكم وسبب ذلك النصوص
الخاصة بمحاكم الميدان .

أما م ٨ ق . أ . ع فمدت اختصاصها على جرائم ترتكب خارج
جمهورية مصر العربية .

" كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب خارج جمهورية
مصر العربية عملاً يجعله فاعلاً أو شريكاً فى جنائية أو جنحة داخلية فى
اختصاص القضاء العسكرى يعاقب بمقتضى أحكامه ولو لم يعاقب عليها
قانون البلد الذى وقعت فيه " .

أما إذا كان الفعل معاقباً عليه ، فإن ذلك لا يعفى من المحاكمة
ثانية أمام المحاكم العسكرية .

إلا أنه يجب مراعاة مدة العقوبة التى يكون قد قضاها .

ثم مد القضاء العسكرى اختصاصه بالمادة ٨ مكرر للأحداث
استثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث فأخضع
نوعين من الأحداث لولايته : الأحداث الخاضعين لقانون الأحكام

العسكرية وولايته القضائية ، والأحداث الذين يرتكبون جرائم بالاشتراك مع آخرين تسرى عليهم أحكام القانون العسكرى .

ثم حل مشكلة تنازع الاختصاص بينه وبين جهات القضاء الأخرى
بجعل نفسه هو جهة الفصل في التنازع وذلك بنص م ٤٨ ق . أ . ع "
السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم
واخلاً في اختصاصها أم لا " .

أحكام محكمة النقض فى شأن الاختصاص

١ . اختصاص القضاء العسكرى بالجرائم وفق المادة الخامسة من قانون
الأحكام العسكرية بفقرتها من النظام العام بغض النظر عن صفة
مرتكبه .

٢ . اختصاص القضاء العسكرى تحدده من حيث الجرام م ٥ ق . أ . ع
ومن حيث الأشخاص م ٧ ق . أ . ع .

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣٩ ق فى ١٩٧٠/٢/٢٣)

٣ . ينعقد الاختصاص للقضاء العادى طبقاً لنص م ٢/٧ ق . أ . ع إذا
وجد مع المتهم مساهم من غير الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية
ولا يؤثر فى ذلك القول بأن هذا المساهم حكم ببراءته غيابياً فى
جلسة سابقة إذ الثابت أن الجرم قد وقع منهما معاً .

(الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٥٠ ق فى ١٩٨٠/١١/٢٦)

ثانياً : الوضع فى الشرطة

وبصدور قانون هيئة الشرطة ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى ١٠ نوفمبر ١٩٧١ أخضعت المادة ٩٩ منه أعضاء هيئة الشرطة لقانون الأحكام العسكرية حيث نصت على أن :

يخضع الضباط بالنسبة إلى الأعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية لقانون الأحكام العسكرية .

كما يخضع للقانون المذكور أمناء ومساعدو الشرطة وضباط الصف والجنود ورجال الخفر النظاميين فى كل ما يتعلق بخدمتهم .
وتوقع المحاكم العسكرية الجزاءات المقررة فى هذا القانون أو فى قانون الأحكام العسكرية .

وتطبيقاً لأحكام قانون هيئة الشرطة ١٠٩ لسنة ١٩٧١ أصدر السيد وزير الداخلية القرار ١٠٥٠ لسنة ١٩٧٣ فى شأن لائحة جزاءات أفراد هيئة الشرطة وجهات وزارة الداخلية التى تتولى الاختصاصات المنصوص عليها فى قانون الأحكام العسكرية وتنظيم السجون العسكرية واتبعه بالقرار ٩٩٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تنظيم إدارة القضاء العسكرى ثم القرار ٤٤٤ لسنة ١٩٨٣ فى شأن إعادة تنظيم الإدارة العامة للقضاء العسكرى .

وقد استقر قضاء النقض ^(١) أنه يشترط لخضوع أفراد هيئة الشرطة لاختصاص القضاء العسكرى بوزارة الداخلية شرطين :

الأول : أن يكون المتهم من أفراد هيئة الشرطة الخاضعين لأحكام القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة .

الثانى : أن يكون ما ارتكبه عن جرم يتعلق بخدمته .

المداولة

هى تبادل الرأى بين القضاة الذين يشكلون المحكمة فى وقائع الدعوى ، وفى تطبيق القانون عليها وخلصهم إلى الحكم وتفترض تعدد القضاة ، أما إذا كانت المحكمة من قاضى واحد فإنها تعنى تأمله وخلصه بعد ذلك للحكم ، وتعنى المداولة أنه لا يجوز للقاضى أن يبدى رأيه ألا بعد صدور الحكم وعن طريق الحكم ، فالغرض أنه لا يتخذ رأياً قبل انتهاء المداولة ويترتب على ذلك أنه إذا اشترك فى المداولة قاضى سبق له أن أبدى رأيه فإن الحكم الذى يصدر بعد ذلك يكون باطلاً ، ويشترط فى المداولة أن تكون سرية وألا يشترك فيها إلا القضاة الذين سمعوا المرافعة وهذه السرية تعنى عدم جواز أن يحضر إجراء المداولة سوى القضاة ، فلا يجوز أن يحضرها ممثل النيابة أو الكاتب أو الدفاع ويترتب على ذلك أنه إذا أفشيت سرية المداولة بطل الحكم

(١) نقض ١٩٨٠/١/١٦ طعن ١٤٠٨ لسنة ٤٩ مجموعة الأحكام س ٣١ رقم ٤٠ ص ١٩٥ ، لنص ١٩٨٠/١١/١٣ طعن ٢٤٦٠ لسنة ١٩٤٩ ق مجموعة الأحكام س ٤١ رقم ١٩٠ ص ٩٧٩

المستند إليها - وتعنى أيضاً أنه لا يجوز أن يشترك فى المداولة غير قاضى سمع جميع المرافعات التى دارت فى الدعوى ، ويقتضى ذلك حضوره جميع جلسات الدعوى التى جرت فيها المرافعة فإذا تغيب عن جلسة منها ثم اشترك فى المداولة كانت باطلة .

وهذا المبدأ يترتب عليه أنه إذا تغير التشكيل القضائى أثناء نظر الدعوى وجب أن يعاد طرح جميع الأدلة أمام الهيئة الجديدة وتصدر الأحكام بأغلبية الآراء ويبدأ الرئيس بأحدث القضية ولم يشترط قانون الأحكام العسكرية إجماع الآراء إلا فى حالة الإعدام وذلك لخطورة هذه العقوبة ويجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو تقبل مذكرة (م ١٦٨ مرافعات - دعوى عسكرية ٨٤ كلى داخلية ١٩٨٤)

١١. النطق بالحكم علنياً : يقصد به تلاوة منطوقة فى جلسة علنية ولكن من المثالية والدقة فى العمل القضائى أن توضع الأسباب قبل النطق بالحكم ، وأن يستقر لدى القاضى بالحكم بتلاوة منطوقه ، أو بتلاوة منطوقة مع أسباب " والنطق بالحكم ركن مهم فى الحكم لأنه به يولد الحكم وقبل النطق يكون هناك مشروع حكم ومن ثم كان للقاضى أن يعدل فيه - ويترتب على النطق بالحكم خروج الدعوى من حوزة المحكمة ، فيمتنع عليها إدخال أى تعديل فيه ولو تحقق لها خطأ ما نطقت به إذ أنه بعد النطق لا إصلاح للحكم ألا بالطعن عليه قانوناً ويخرج عن ذلك كون ما وقعت فيه المحكمة خطأ مادي - فيجوز الرجوع للمحكمة لإصلاحه كنص م ٣٣٧ ق . أ . ج وكذلك يجوز

الرجوع للمحكمة لتفسير ما وقع من غموض فى منطوق الحكم م
١٩٢ مرافعات .

أما علانية النطق بالحكم فنصت عليه م ١٦٩ من الدستور م ٣٠٣
من ق . أ . ج و ١٧٤ مرافعات ورتبت على عدم العلانية بطلان الحكم
، ويصدر الحكم فى جلسة علانية ولو كانت الدعوى نظرت فى جلسة
سرية - وإذا ذكر فى الحكم أو فى محضر الجلسة النطق به علناً فلا
يجوز إثبات عكس ذلك ألا بالطعن بالتزوير (١) .

ويتمتع الحكم عند النطق بأشياء فى القانون العسكرى

١. وجوب توقيع رئيس وأعضاء المحكمة على الحكم قبل النطق به
وإثباته فى محضر الجلسة بموجب المادة ٨١ ق . أ . ع مفاده
التوقيع على المنطوق الذى يدون بمقر الجلسة عقب نظر الدعوى
ويتلى فيها فى وجه الخصوم ، ويجوز للمحكمة عقب انتهاء المرافعة
أن تنطق بالحكم فى الجلسة ويجوز لها تأجيل إصداره إلى جلسة
أخرى قريبة تحددها ولا يترتب بطلان على تأخير النطق بالحكم
زيادة عن الجلسة التالية إذ قد يكون من مصلحة الخصوم ومن
مصلحة العدالة تأخير صدور الحكم لزيادة البحث والتروى .

(نقض ١٩٤٣/١/٢٩ رقم ١٤٥ ص ٢١٠)

(١) نقض أول مايو ١٩٥٦ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٧ رقم ١٩٧ ص
٤٧٥١

ولم يحدد قانون الأحكام العسكرية ولم يحدد قانون الإجراءات الجنائية أجلا للنطق بالحكم ، وإنما أوجب فقط التوقيع على الحكم خلال أجل معين ، ولا محل للرجوع إلى قانون المرافعات فيما ينص عليه قانون الإجراءات (نقض ١٩٥٦/٤/١٠ رقم ١٥٤ ص ٥٢٦ ، ودعوى عسكرية ٢٣١ لسنة ٨٤ كلى داخلية ١٩٨٤/١٢/٣١)

٣. الحكم المنطوق به من المحكمة العسكرية واجب التنفيذ مباشرة من قبل التصديق عليه ما لم يكن مشمولا بإيقاف التنفيذ المادة ٨١ ق . أ . ع توجب على المحكمة العسكرية العليا عدم النطق بالحكم إذا كان صادرا بعقوبة السجن فأكثر بالنسبة للضباط إلا بعد التصديق عليه وفقا لأحكام القسم الخاص من الكتاب الأول من ق . أ . ع .

ومتى نطق بالحكم فإن الدعوى العسكرية تخرج من سلطة المحكمة ويصبح الحكم حقا للخصوم فلا يمكن العدول عنه أو تعديله إلا بناء على الطعن فيه ، وقد تطلب القانون حضور جميع القضاة الذين اشتركوا فى المداولة وقت النطق بالحكم وكذلك حضور المتهم ألا أنه لم يرتب البطلان فى حالة عدم تحقق ذلك ، فإذا حصل لأحد القضاة مانع فيكتفى بتوقيعه مسودة الحكم فإذا لم يوقعها يجوز قبول طرق الإثبات فى إثبات اشتراكه فى الحكم دون بطلانه .

obeikandi.com

مرافعات) وقد قضى بأنه " لا يشترط أن يوقع رئيس المحكمة على مسودة الحكم .

(نقض ٤٨/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥٣٩ ص ٥٠٠)

" التوقيع على الحكم " تطلب الشارع أن يوقع على نسخة الحكم الأصلية رئيس المحكمة وكاتبها - وإذا حصل مانع للرئيس يوقع الحكم أحد القضاة الذين اشتركوا في إصداره .

أما إذا كانت المحكمة مشكلة من قاضى واحد (المركزية وسلطة العليا) وكان قد وضع أسباب الحكم بخطة جاز لرئيس المحكمة الأعلى أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية (المحكمة العسكرية العليا) فإذا لم يكن القاضى قد وضع الأسباب بخطة يبطل الحكم لخلوه من أسبابه ، وقد تطلب الشارع أن يوقع الحكم رئيس المحكمة وكاتبها ولكنه لا يرتب البطلان على عدم توقيع الكاتب .

(نقض ١٩٧٥/٥/١١ س ٢٦ رقم ٩١ ص ٣٩٦)

وإذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة لذين اشتركوا في إصداره من قبيل تنظيم العمل .

(نقض ١٩٧١/١/٢٤ س ٢٣ رقم ٢٢ ص ٩٥)

ويجب أن يكون الرئيس أو أحد القضاة عند توقيعه على الحكم لا يزال يحتفظ بصفته القضائية فإذا زالت عنه هذه الصفة فلا يصلح

للتوقيع وقضت فى ذلك محكمة النقض " بأنه متى زالت صفة القاضى عن رئيس المحكمة التى قضت فى الدعوى فإن وضعه بعد ذلك أسباب الحكم ثم توقيعه أياه لا يكسب ورقته الصفة الرسمية ولا يجعل منها بالتالى حكماً مستوفياً الشكل القانونى " .

ويثيرا مر توقيع الحكم ميعاد هذا التوقيع وقد نص القانون على ميعادين الأول هو ثمانية أيام فلا يجوز التأخير فى التوقيع على الحكم عن ٨ أيام ألا لأسباب قوية ، والثانى هو ثلاثون يوماً ورتب القانون بطلان الحكم إذا مضى ٣٠ يوماً دون أن يوقع .

ولذا يقال أن ميعاد الـ ٨ أيام ميعاد إرشادي لا يترتب البطلان على عدم التوقيع خلاله ، ولكن ميعاد الـ ٣٠ يوماً ميعاد وإلزامى وبالتالي يبطل الحكم إذا لم يوقع خلال هذا الميعاد .

ولكن استثنى من البطلان لعدم التوفيق خلال الثلاثين يوماً حكم البراءة وعلة ذلك ، ألا يضار المتهم الذى قضى ببراءته من سبب لا دخل له فيه .

المبحث الثالث

أجزاء الحكم العسكرى

الديباجة - الأسباب - المنطوق

يتضمن الحكم ثلاثة أجزاء : الديباجة والأسباب والمنطوق وقد أجملت م ١٧٨ مرافعات البيانات التى يتضمنها الحكم وأوضحت م ٣١٠ أ . ج ما يشتمل الحكم عليه من بيانات وأوضحت أنه يجب أن يشتمل الحكم بالإدانة على بيان الواقعة والظروف التى وقعت فيها ونصت م ٣١١ أ . ج على أن المحكمة يجب عليها الفصل فى الطلبات أما م ٨٢ من قانون الأحكام العسكرية فقررت أنه يجب اشتمال الحكم على الأسباب التى بنى عليها وبيان الواقعة والرد على كل طلب أو دفع جوهرى وأن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه وهذا ما سوف نتعرض له .

١٣ . ديباجة الحكم

هى مقدمته التى تهدف التعريف به ، وبيان عناصره واستظهار مقوماته وهى الجزء الأول فى الحكم وتأتى فى مقدمته .

١٤ . مشتملات ديباجة الحكم

يشمل هذا الجزء اسم الشعب ، اسم المحكمة التى أصدرت الحكم ، تاريخ إصدار الحكم ، أسماء القضاة وهيئة المحكمة ، اسم المتهمين ،

اسم وكلائهم ، أسماء باقى الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم ، بيان التهمة ، بيان العلانية .

والبيانات السابقة ذكرها هى التى تتضمنها الديباجة - غير أن ورود هذه البيانات فى الديباجة ليس شرطاً لصحة الحكم طالما أنها وردت فى أى جزء من أجزاء الحكم إذ أن الحكم فى أجزائه المختلفة يعتبر وحدة مكملة لبعضها .

عدم بطلان الحكم إذا صدر بدون أسم الشعب ، عدم بطلان الحكم إذا صدر بدون ذكر اسم عضو النيابة أو كاتب الجلسة .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٨ س ٣١ رقم ٢٧ ص ١٣٩)

إذا خلا الحكم من بيان المحكمة كان باطلاً ويتصل ذلك بوجوب بيان الكيفية التى دخلت بها الدعوى للمحكمة والتحقق من ولايتها بنظر الدعوى . (نقض ٥٣/١/٢٦ مجموعة القواعد ج ١ ، ٣٩٩ رقم ٢٧) يتعين أن يتضمن الحكم تاريخ صدوره وألا عد باطلاً .

(١٩٥٤/٢/٨ س ٥ رقم ١٠٥ ص ٣٢٣)

إذا خلا الحكم من أسماء القضاة الذين شكلت منهم المحكمة فلا يبطل الحكم . فالمحضر يتضمن بيان ذلك .

(١٩٣٥/٢/١٨ ج ٣ رقم ٣٣٩ ص ٤٣٤)

لا يبطل الحكم إغفاله فى الديباجة لمواد القانون التى طلبت النيابة تطبيقها .

(نقض ١٩٦٧/١٠/١٦ مجموعة الأحكام س ٨ رقم ١٩٤)

لا يشترط أن ينص الحكم على صدوره علناً إذ الأصل توفر شروط صحته .

(نقض ٢٩/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٤١ ص ٢٨٢)

لا يعيب الحكم خطأ فى ذكر اسم المجنى عليه .

(نقض ١٩٥٢/٥/٧ س ٣ رقم ٣١٢ ص ٨٩٣)

لا يعيب الحكم أن يشوبه خطأ مادي .

(١٩٧٨/١٠/٥ س ٢٩ رقم ١٢٩ ص ٦٦٩)

لا يعيب الحكم إغفاله الإشارة إلى سن المتهم طالما أنه لا يدعى أنه فى سن تؤثر فى مسؤوليته أو فى طريق عقابه .

(١٩٧٦/١٢/١٨ س ١٨ رقم ٢٧٣ ص ١٢٨٠)

١٥. أسباب الحكم

هى مجموعة الحجج الواقعية والقانونية التى استخلص منها الحكم منطوقة .

(١٩٧٨/١٠/٥ س ٢٩ رقم ١٢٩ ص ٦٦٩)

فهى مجموعة الأسانيد والمقررات التى تقود إلى النتيجة التى
خلص إليها الحكم من حيث إدانة المتهم أو براءته ، والتسبب يعرف
بأنه (تحرير الأسانيد والحجج المبنى الحكم عليها والمنتجة له سواء من
حيث الواقع أو القانون) والالتزام بالتسبب ذو نطاق عام فهو يسرى
على أحكام الإدانة والبراءة على السواء ويسرى كذلك على الأحكام
الفاصلة فى الموضوع أو السابقة على الفصل فى الموضوع .

وللتسبب أهمية كبرى إذ أنه يحمل القاضى على تمحيص رأيه ،
فلا يصوغه إلا بعد دراسة ويتيح للمتهم أن يعرف لماذا أدين ؟!
وللمجنى عليه أن يعرف لماذا برئ المتهم ؟!

وله أهمية الكبرى لمحكمة النقض فى تقرير قيمة الحكم ، والفصل
فى الطعن على نحو معين .

فالتعنى يوجه أساساً إلى أسباب الحكم ليفندها ، إذ الفصل فى
الطعن يعتمد على مناقشة هذه الأسباب فى ضوء تنفيذ الطعن لها .

وتتضمن الأسباب جزئيين أساسيين : الأول ، عرض الأدلة
الواقعية والقانونية التى اعتمد عليها الحكم والثانى ، هو الرد على
الدفع الجوهري التى أبدت عند نظر الدعوى وهذا يعنى أنها تشمل
الحجج الإيجابية للحكم ، والنقد المحتمل للحكم عن طريق دفع النقد بالرد
على الدفع ويفصل الفقه ذلك بالقول بأن أسباب الحكم الصحيحة يتوافر
فيها شروط معينة :

أ) بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها .

ب) بيان الرد على طلب هام أو دفع جوهرى .

ج) بيان النص القانونى الذى حكم بموجبه .

د) أن تكون الأدلة المؤدية إلى المنطوق واضحة ومستساغة عقلا ومنطقيا .

وهذه الشروط جميعها لازمة فى حالة الحكم بالإدانة . أما إذا كان الحكم صادرا بالبراءة فيكفى أن تتضمن الأسانيد القانونية والموضوعية المؤدية عقلا ومنطقا إلى ما انتهى إليه الحكم ، وأن تكون متضمنة الرد على ما دفع به الخصوم وما تقدموا به من الطلبات للمحكمة .

وأن صياغة الأسباب يتوافر فيها شرطان كى تحقق علتها : الأول أن تكون مفصلة واضحة ، والثانى ، أن تكون منسقة فيهما بينهما بحيث لا ينقض بعضها بعضاً وبناء على ذلك فإن الأسباب المجملة أو المبهمة الغامضة ، والأسباب المتناقضة فيما بينهما أو المناقضة لمنطوق الحكم هى أسباب معيبة يبطل الحكم الذى استند إليها .

ونصت المادة ٨٢ على أن : " يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وكل حكم يجب أن يشتمل فى بيان الواقعة ، والظروف التى وقعت فيها ، والرد على كل طلب هام ، أو دفع جوهرى ، وأن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه " .

ومقتضى ذلك . تعرض الحكم لجميع الحجج والأسانيد التى أوردها الخصوم غير لازم ، لسلامته ، يكفى أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية ، والحجج القانونية التى استند إليها الحكم . ويوفر بذلك للخصوم ضمانة طبيعية ، بما يقتضيه تسبيب الأحكام من تمحيص القاضى لرأيه ، إذ يلتزم بصياغة مقدمات تؤدى عقلا ومنطقيا إلى النتيجة التى انتهى إليها فلا يصدر حكمه تحت تأثير عاطفة أو انفعال وقتى وبذلك يقف الخصوم على الأسباب التى حملت القاضى على الأخذ بوجهة نظر دون أخرى . فإذا لم يقتنعوا بها تظلّموا منها بطرق الطعن الجائزة .

فلا يكفى الإشارة إلى دليل دون إيراد مؤداه ، وأن يكون متمشيا مع منطوق الحكم ومدونات الدعوى ومحضر الجلسة .

وفى أحكام الإدانة : أوجبت المادة ٨٢ اشتمال الحكم على بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة ، والأدلة المؤدية إلى اقتناع المحكمة بها ، والظروف التى وقعت فيها والأدلة المؤدية إلى اقتناع المحكمة بها ، ولم يرسم القانون شكلا خاصا أو طريقة معينة يصوغ فيها الحكم تلك البيانات ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصه المحكمة كان ذلك محققا لحكم النص مادام مرجع الأمر إلى ما تأخذ به ، دون ما تعرض عنه ، حتى يكون تدليل الحكم على صواب اقتناعه بالإدانة بأدلة مؤدية إليه .

وتوجب المادة ٨٢ ق أ ع على كل حكم أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهري تقتضيه قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات مقتضاه ، أن لا يشير الحكم لزوماً إلا إلى مادة القانون الذى حكم بموجبه بعقاب المتهم ، عقوبة أصلية ، والعقوبات التكميلية من مصادرة ورد أن كان لهما محلاً وتقدير العقوبة فى حدود النص وأعمال الظروف التى تراها محكمة الموضوع (مخففة أو مغلظة) مما يدخل فى سلطتها الموضوعية وهى فى ذلك غير ملزمة بالرد على طلب معاملتها المتهم بالرفقة (٥٤/٤/٢٠ رقم ١٨٦ ص ٥٤٩) أو بيان الأسباب التى أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذى رآته .

(نقض ٥٦/٤/٢ رقم ١٣٧ ص ٤٦٩)

وفى أحكام البراءة

شرط التسبب أن توضح المحكمة أنها فحصت الدعوى وأحاطت بكل ظروفها وبأدلة الإثبات فيها ، ووازنت بينها وبين أدلة النفى عن بصر وبصيرة فرجت كفة دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات .

" أحكام الإدانة لا تتبنى على الاحتمال والتخمين ، وإنما على الجرم واليقين ، فالأصل فى الإنسان البراءة ، وهذا الأصل يقين ، فلا يطرح إلا بيقين ، عدم كفاية الشك لرحمة اليقين ، وجوب اطراحه

ليعود الإنسان إلى الأصل اليقين فيه برينا ، والمقرر كفاية الشك في صحة إسناد التهمة سنداً للقضاء للبراءة .

(١٦/١١/٧٠ ط ١٤٣٣ لسنة ٤٠ ق)

١٦. المنطوق

منطوق الحكم هو جزؤه الفاصل في موضوع الدعوى ويشمل الخلاصة المنطقية لأسباب الحكم فإذا كان الحكم فاصلاً في الموضوع فإنه يتعين أن يقرر البراءة أو الإدانة وفي حالة الإدانة يجب أن يحدد العقوبة ونوعها ومقدارها فهو يعد الجزء الأساس في الحكم - والحكم الذى يخلو من المنطوق حكم منعدم وبالمنطوق تتعين المراكز القانونية لأطراف الدعوى .

والمنطوق هو الجزء الذى يحوز حجية وقوة الشئ المحكوم فيه وهو جزء الحكم الذى ترد عليه طرق الطعن .

" لا يجوز أن يرد الطعن على أسباب الحكم دون منطوقه ، إذ لا تتضمن الأسباب فضلاً فيما ثار في الدعوى من نزاع ، ولا تقرر أو تنشئ حقاً ، وإنما هي حجج وأسانيد واقعية وقانونية " (نقض ١٢/٣١ / ١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١٢ رقم ٣٢ ص ٥٩ ، ١٩٣٢/١١/١١ المجموعة القانونية ج ٣ رقم ٣١ ص ٣٦)

ويجب أن تتوافر في منطوق الحكم شروط معينة حتى يكون الحكم صحيحاً :

أن يكون مطابقاً لما نطق به القاضى فى جلسة النطق بالحكم مع مراعاة إمكان تصحيح الخطأ المادى ويكون المعول عليه فى هذه الحالة هو ما نطق به القاضى فى جلسة النطق بالحكم .

أن يكون مطابقاً لما جاء بالأسباب غير متعارض أو متناقض معها فإن التناقض والتعارض بين المنطوق والأسباب يعيب الحكم ويبطله .

١٧. أوجه البطلان

(أ) حالات بطلان الأحكام ، التى تستند إليها إدارة الطعون .

١. إغفال إثبات إجراءات الإعلان ، فى أسباب الحكم الغيابى على نحو يمكن فى رقابة القانون على الوقائع التى أثبتتها الحكم .

٢. تناقض المنطوق مع الأسباب ، بأن يورد الحكم فى أسبابه ما يدين المتهم وينتهى المنطوق إلى البراءة .

٣. تناقض نسخة الحكم الأصلية ، فى منطوق الحكم ، مع المدون بمحضر الجلسة إذا كانت العقوبة المدونة بنسخة الحكم أشد نوعاً أو مقدار من العقوبة المدونة بمحضر الجلسة والتى صدر بها الحكم ، أساس ذلك أن المنطوق المدون بنسخة الحكم الأصلية هو الذى يجرى عليه التصديق ، ولا يجوز أن يشدد الضابط المصدق العقوبة المقتضى بها من المحكمة أصلاً (م ٩٩ ق أ ع) .

٤. المحكمة تملك تصحيح ما وقع فى المنطوق وفى الأسباب الجوهرية التى تعتبر متممة له من أخطاء مادية بحتة . إذا جاوزت المحكمة ولايتها فى التصحيح إلى التعديل أو العدول كان حكمها مخالفا للقانون . شرط أعمال هذا الاستثناء أن يكون لهذا الخطأ المادى أساس فى أوراق الدعوى يدل على الواقع الصحيح فى نظر المحكمة (ب) حالات لعدم بطلان الأحكام استقرت عليها إدارة الطعون .

١. إغفال كاتب الجلسة التوقيع على محضر الجلسة لا يترتب عليه وحده بطلانه ، بل أنه يكون له قوامهما القانونى بتوقيع رئيس الجلسة عليها .

٢. لا ينال من صحة الإجراءات أن كاتب الجلسة قد سها عن ذكر اسم عضو المحكمة الذى انتدب للجلوس بهيئة المحكمة فى جلسة غير تلك التى سمعت فيها المرافعة .

٣. عدم توقيع رئيس الجلسة على محضرها ، إذا كان قد وقع الحكم .

٤. عدم مطالبة المحكمة ببيان مؤدى أقوال الشهود إلا إذا كانت قد استندت إليها فى حكمها بالإدانة . أما إذا لم تعتمد على شئ من تلك الأقوال ، فإنها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئا .

٥. عدم ذكر مادة الارتباط ٣٢ ع - وعدم ذكر مادة الرأفة ١٧ ع بمدونات الحكم ، لا بطلان .

٦. تولى محام الدفاع عن المتهم سواء كان المحامى موكلا ، أو نيابة عن المحامى الموكل ، أو منتدبا أو حضر من تلقاء نفسه . كفايته مادام لم يبد من المتهم أى اعتراض .

٧. التعرف على المتهم لم يرسم القانون له صورة خاصة .

٨. إجراءات التحريز تنظيمية ، عدم ترتيب البطلان على مخالفتها .

٩. اعتبار متهم شاهد على آخر فى الدعوى الواحدة يتحقق به التعارض فى المصلحة بينهما - أى أن إدانة أحدهما تؤدي إلى براءة الآخر . وجوب تخصيص دفاع مستقل للمرافعة عن كل منهما فى الجناية . مخالفة ذلك إخلال بحق الدفاع ، بطلان هذا المبدأ يتحدد فى المتهمين فى جناية دون المتهمين فى جنحة .

١٨. حالات تم فيها إلغاء الحكم وإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى بمعرفة الضابط المصدق (مرحلة التصديق على الأحكام)

١. إذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل لها فى التحقيقات يكون (١) معيبا .

٢. أوجب القانون فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من

(١) متمشى مع النقض (طعن رقم ٤٧٦٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٣/١)

المتهم وأن يورد مؤدى الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصرا (١١) .

١٩. حالات تم فيها رفض التماس إعادة النظر فى الدعوى

١. البيانات الواجب تضمينها الحكم .. التاريخ الهجرى دون الميلادى -
إغفال التاريخ كله لا بطلان .

٢. التقصير أو الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى ليس من شأنه
التجهيل بشخص المحكوم عليه لا بطلان .

٣. إغفال الحكم إيراد دفاع المتهم غير الجوهرى بأسبابه الواقعية لا
يعيبه ، الطلب أو الدفاع الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه ،
ماهيته : قيامه على أساس قانونى صحيح وأن يقدم إليها فى صيغة
صريحة جازمة كاشفا عن المقصود منه .

٤. الدفاع الذى تلتزم المحكمة الرد عليه ماهيته : الدفاع الجوهرى الذى
يترتب على الأخذ به تغيير وجه الرأى فى الدعوى .

٥. التناقض : ماهيته : ما تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى ما يمكن
حمل الحكم عليه أو يفهم على أى أساس قضت به فى منطوقه .

٦. عدم رسم القانون شكلا خاصا لبيان الواقعة المستوجبة للعقوبة

(١١) متماشى مع النقض (طعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٨

٧. إيراد الحكم مواد القانون التى أخذ المتهم بها كفايته بيانا لمواد القانون التى حكم بمقتضاها .

٨. بيان الواقعة محل الاتهام لزومه فى أحكام الإدانة فحسب .

٢٠. تطبيقات مستقرة بالمحاكم العليا بالقوات المسلحة والشرطة

١. من البيانات التى يجب أن يشتمل عليها الحكم اسم المتهم المحكوم عليه والتاريخ الذى صدر فيه الحكم والهيئة التى أصدرته والتهمة التى عوقب المتهم من أجلها ، وخلو الحكم من هذه البيانات الجوهرية يجعله كأنه لا وجود له .

٢. متى أثبت الحكم أسماء القضاة الذين أصدروه وسمعوا المرافعة فى الدعوى فلا تأثير لما ذكر فى آخره من أنه تلى فى هيئة أخرى ولا ضرورة لبيان أن القضاة الذين أصدروا الحكم هم الذين تداولوا فيه وأنهم امضوا على مسودته مادام ذلك مفهوما مما أثبتته الحكم فى صدره ولم يدع أنهم لم يتداولوا فعلا ولم يمشوا على مسودة الحكم .

٣. لا نص فى القانون يوجب على القاضى تعيين المتهم باسمه فى منطوق الحكم بل يكفى أن يكون اسمه واردا فى ديباجته .

٤. أن الغرض من ذكر البيانات الخاصة بالمتهم فى الحكم هو التحقق من أنه هو الشخص المطلوب محاكمته . فإذا ما تحقق هذا الغرض ببعض البيانات ، كذكر اسمه ولقبه وعمله وصناعته ومحل إقامته فلا يكون إغفال البيانات الأخرى كمحل ميلاده سببا لبطلان الحكم

٥. الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا ، فإذا أغفل اسم المجنى عليه فى صبغة التهمة المبينة بصدر الحكم وكان قد ورد فى أسبابه بيان عنه فذلك لا يقدح فى سلامة الحكم .

٦. ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبنائه على الأسباب التى أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة إسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لمنطوقه وأسبابه .

٧. أن تاريخ وقوع الجريمة من البيانات الواجب ذكرها فى الحكم لما يترتب عليه من نتائج قانونية وخصوصا فى صدد الحق فى رفع الدعوى الجنائية .

٨. أن إغفال الحكم القاضى بالإدانة الإشارة إلى النص القانونى الذى حكم على المتهم بمقتضاه يجعله باطلا ولا يغنى عن هذه الإشارة أن يكون الحكم قد ذكر المادة التى طلبت النيابة تطبيقها على التهمة المسندة إلى المتهم مادام لم يقل أن هذه المادة هى التى أخذت بها المحكمة وعاقبت المتهم بمقتضاها .

يجب على المحكمة أن تذكر واقعة الدعوى في بيان كاف، وأن تورد في أسباب حكمها ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها قضاءها بالإدانة، فإذا هي في صدد بيان واقعة الدعوى والأدلة المثبتة لها قد إكتفت بالإشارة إليها في محضر التحقيق دون إيراد مؤدى الأدلة فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً معيباً.

يشترط في الحكم الصادر بالإدانة أن تبين فيه واقعة الدعوى والأدلة التي استخلصت المحكمة ثبوت ووقوعها من المتهم، ولا يكفي منه ذلك أن يشير الحكم إلى الأدلة التي إعتد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهادها بها على إدانة المتهم، وأذن فالحكم الذي اقتصر على القول بثبوت التهمة من شهادة شاهدي الإثبات الى يستفاد منها تسلمه المبلغ المتهم بتبديده دون أن يذكر أسماء هؤلاء الشهود ولا مؤدى شهادتهم يكون قاصراً يتعين إلغاؤه.

أن سبب الجريمة ليس من أركانها ولا من عناصرها الواجب إثباتها في الحكم، فسوء أصبح ما قرره الحكم من إرجاع سبب الجريمة المنظورة إلى جريمة أخرى سبق وقوعها من زمن أم لم يصح، فلا يضير الحكم ألا يكون قد وفق إلى ذكر السبب الصحيح مادام قد اشتمل على البيان الكافي للواقعة المستوجبة للعقاب.

إن البواعث ليست من أركان الجرائم الواجب تبيانها في الأحكام الصادرة بالعقوبة. فخلو الحكم من بيان الباعث الذي دفع المتهم إلى ارتكاب الجريمة لا يبطله.

تفنيـد دفاع المـتهم ثم أيد ما انتهى إليه في هذا الخصوص بما شهد به الشهود .

١٣. أن الحكم لا يكون باطلا إذا لم يختم في ظرف ثمانية أيام من يوم صدوره وإنما يحكم ببطلانه إذا مضت مدة ثلاثين يوما دون أن يختم

١٤. أن بطلان الحكم لسبب التأخر في ختمه أكثر من ثلاثين يوما ملحوظا في تقريره اعتبارات تأتي بطبيعتها أن يمتد هذا الأجل لأي سبب من الأسباب التي تمتد بها المواعيد بحسب قانون المرافعات أو قانون الإجراءات الجنائية ، فلا يجدى في هذا المقام التعلل لتأخير ختم الحكم على الثلاثين يوما بسوء المواصلات بين مقر المحكمة ومحل وجود القاضى بسبب الحجر الصحى .

١٥. أن خلو الحكم من توقيع القاضى الذى أصدره يجعله فى حكم المعدوم .

١٦. أن عدم توقيع القاضى الذى سمع المرافعة فى الدعوى على مسودة الحكم الذى اشترك فى إصداره ولم يحضر النطق به لا يستوجب البطلان ، لأن القانون لم ينص فى هذه الحالة على البطلان .

١٧. إذا ما توفى رئيس الجلسة بعد الحكم أو عرض له مانع قهرى فحرر أحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلا عنه ، فهذا لا يبطل الحكم ولا يقبل القول بأن هذه الأسباب لم تكن محل مداولة

جميع القضاة أو أنها لم تكن هي التي تناولتها المداولة لأن المفروض أن الحكم لا ينطق به إلا بعد المداولة فيه وفي أسبابه .

١٨. أن المحكمة ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهمين .

١٩. يجب على المحكمة أن تبين في حكمها واقعة الدعوى بيانا كافيا كما يجب عليها أن تستعرض الواقعة برمتها وألا تجزئها تجزئة من شأنها الإخلال بدفاع المتهم وإلا كان حكمها معيبا .

٢٠. يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يشتمل الحكم على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأركان الجريمة التي يأخذ بثبوتها .

٢١. يجب على المحكمة أن تذكر واقعة الدعوى في بيان كاف ، وأن تورد في أسباب حكمها ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها قضاءها بالإدانة ، فإذا هي في صدد بيان واقعة الدعوى والأدلة المثبتة لها قد اكتفت بالإشارة إليها في محضر التحقيق دون إيراد مؤدى الأدلة فإن حكمها يكون قاصرا قصورا معيبا .

٢٢. يشترط في الحكم الصادر بالإدانة أن تبين فيه واقعة الدعوى والأدلة التي استخلصت المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، ولا يكفي منه ذلك أن يشير الحكم إلى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن

يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهاده بها على إدانة المتهم ،
وإذن فالحكم الذى اقتصر على القول بثبوت التهمة من شهادة
شاهدى الإثبات التى يستفاد منها تسلمه المبلغ المتهم بتبديده دون أن
يذكر أسماء هؤلاء الشهود ولا مؤدى شهادتهم يكون قاصرا يتعين
الغاؤه .

٢٣. أن سبب الجريمة ليس من أركانها ولا من عناصرها الواجب
إثباتها فى الحكم ، فسواء صح ما قرره الحكم من إرجاع سبب
الجريمة المنظورة إلى جريمة أخرى سبق وقوعها من زمن أم لم
يصح ، فلا يضير الحكم ألا يكون قد وفق إلى ذكر السبب الصحيح
مادام قد اشتمل على البيان الكافى للواقعة المستوجبة للعقاب .

٢٤. أن البواعث ليست من أركان الجرائم الواجب تبيانها فى الأحكام
الصادرة بالعقوبة . فخلو الحكم من بيان الباعث الذى دفع المتهم إلى
ارتكاب الجريمة لا يبطله .

٢٥. قاضى الموضوع غير مكلف أن يتتبع الدفاع فى جميع ما يثيره من
الأوجه . بل يكفى أن يبين الأسباب التى كون منها اعتقاده وأن
تكون الأسباب صحيحة واقعيًا وقانونًا . وعدم رده على بعض ما
دفع به المتهم ليس من شأنه أن يعيب الحكم .

٢٦. أنه وإن كان يحسن أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة بإيراد الأوجه
الهامة التى استند إليها الدفاع عن المتهم ، وأن يبين مواطن الضعف

فى هذا الدفاع ، إلا أن خلو الحكم من بيان هذه الأوجه ومن الرد عليها لا يمكن أن يعد وجها من أوجه البطلان ، مادام الحكم قد فصل أدلة الإدانة بعناية تبعت على الاطمئنان إلى أن المحكمة لابد قد قامت قبل إصدار حكمها بعملية الموازنة والترجيح بين أدلة الإدانة وأدلة البراءة ، وإن كان حكمها لم يتضمن إلا نتيجة هذه العملية ، ويجب أن يفهم بعد ذلك أن عدم الرد صراحة على وجود الدفاع إنما كان مبناه الاكتفاء بالدلالة الضمنية المستفادة من تصريح المحكمة باقتناعها بقوة أدلة الإدانة التى عنيت بتفصيلها فى الحكم .

٢٧. أن المحكمة غير ملزمة بأن تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التى يتمسك بها الدفاع عن المتهم ولا بأن ترد عليه صراحة على الأوجه التى يتقدم بها إلا ما كان منها معتبرا من قبيل الدفوع الفرعية وطلبات التحقيق المعينة .

٢٨. أن المحكمة ليست ملزمة بالرد على شهود النفى أو التعرض لكل جزئية من دفاع المتهم . لأن أخذها بأدلة الثبوت يعيد اطراحها لهذا الدفاع .

٢٩. إذا لم تبين المحكمة فى حكمها بالإدانة الشهود الذين أخذت بشهادتهم ، ولا مؤدى أقوالهم ولا مضمون التحقيقات التى أشارت إليها والأدلة التى استمدتها منها كان حكمها قاصرا معيبا ، إذ هذا الإجمال فى ذكر واقعة التهمة وأدلة الثبوت لا يمكن معه الاطمئنان

إلى أن المحكمة حين حكمت فى الدعوى قد تبينت واقعة التهمة المسندة إلى المتهم وقام لديها الدليل الصحيح عليها .

٣٠. أن تقدير مسؤولية كل متهم جنائيا يجب أن تبنى على أساس صحيح من الوقائع لأن هذا التقدير يختلف باختلاف أشخاص المتهمين وما تشهد به الوقائع بالنسبة لكل متهم ، فقد يأخذ القاضى بدليل بالنسبة لمتهم ولا يأخذ به فى الوقت نفسه بالنسبة لمتهم آخر وهذا يقتضى أن تكون المحكمة على بينة من حقيقة الواقعة بالنسبة لكل متهم .

٣١. يجب على المحكمة ألا تبنى حكمها إلا على الوقائع والظروف الثابتة فى الدعوى ، فإذا هى استندت فى الأخذ بشهادة الشهود إلى أمور ليس لها سند فى التحقيقات كان حكمها باطلا .

٣٢. إذا كان بالحكم غموض وقصور فى بيان الواقعة وتخاذل وتناقض فى الأسباب بحيث لا يمكن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى لاضطراب العناصر التى أوردتها الحكم عنها وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التعرف على أى أساس كونت المحكمة عقيدتها فى الدعوى ، كان الحكم معيبا .

٣٣. إذا أوردت المحكمة فى حكمها دليلين متعارضين فى ظاهرهما وأخذت بهما معا وجعلتهما عمادها فى ثبوت إدانة المتهم دون أن تتصدى لهذا التعارض وتبين فحصه واقتناعها بعدم وجوده فى

الواقع ، فإنها تكون قد اعتمدت على دليلين متساقطين لتعارضهما
ومن ثم يكون الحكم معيبا .

٣٤ . الأحكام فى المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا
على الظن والاحتمال ، فإذا كانت المحكمة لم تنته من الأدلة التى
ذكرتها إلى الجزم بوقوع الجريمة من المتهم بل رجحت وقوعها منه
فحكمها بإدانته يكون خاطئا .

المبحث الرابع

الملاحظات المرتبطة بالدعوى

مادة ٨٣

" إذا رغبت المحكمة فى تقديم أية ملاحظات مرتبطة بالدعوى ظهرت لها أثناء نظرها جاز لها أن تكتب مذكرة عنها منفصلة ترفع مع الإجراءات إلى الضابط المصدق " .

٢١. هناك رأيان

الأول : يرى حق المحكمة فى تقديم المذكرة المنفصلة عن الحكم فى نطاق ضيق .

فى غير أحوال الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بالمادة ٢٢/٣٢ ع يكون للمحكمة العسكرية أن تقدم أية ملحوظات مرتبطة بالدعوى ظهرت لها أثناء نظرها فى مذكرة مستقلة منفصلة ترفع مع الحكم للعرض على الضابط المصدق (م ٨٣ ق أ ع) .

الثانى : يرى حق المحكمة فى تقديم المذكرة المنفصلة عن الحكم بصفة عامة مستمدة من عموم النص م ٨٣ ق أ ع حرصاً على مقتضيات النظام العسكرى وارتباط هذه المادة بالغاية من قانون الأحكام العسكرية وهو مراعاة المصلحة العسكرية محل الحماية - وهذا رأى

هو ما نميل إليه - ويكون ذلك فى حالات متعددة غير قابلة للحصر ،
نذكر منها على سبيل المثال .

١. أن يتبين للمحكمة وجود متهمين آخرين لم تشملهم تحقيقات النيابة العسكرية ولم يشملهم أمر الإحالة سواء فى نفس الواقعة المعروضة على المحكمة أو وقائع أخرى ظهرت أثناء التحقيق الذى أجرته أو أثناء المحاكمة أو كانوا متهمين فى وقائع أخرى مرتبطة أو غير مرتبطة بالواقعة المحكوم فيها .

٢. إن يتبين للمحكمة وجود وقائع أخرى غير التى وردت فى أمر الإحالة وشملت تحقيقات النيابة العسكرية وهذه الوقائع تمثل جرائم يعاقب عليها القانون وارتكبها أشخاص من الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية .

٣. أن يتبين للمحكمة وجود خلل إدارى فى الوحدات العسكرية كان هو السبب المباشر أو بطريق غير مباشر فى وقوع الجرائم موضوع المحاكمة .

٤. أن ترى المحكمة سبيلا لمواجهة الخلل الإدارى فى الوحدات العسكرية والذى ترتب عليه وقوع الجرائم موضوع المحاكمة فتقدم اقتراحاتها فى ذلك .

٥. أن ترى المحكمة أن السلطات الرئاسية للمتهمين المقدمين للمحاكمة أمامها مسئولين مسئوليات إشرافية نتيجة تقصيرهم فى الإشراف

على مرؤوسيهـم مما ترتب عليه ارتكاب للجرائم موضوع المحاكمة فتحدد هذه المسئوليات وتحرر عنها مذكرة للسيد الضابط المصدق للتحقيق معهم والتصرف على ضوء ما يظهر من التحقيقات

٦. مواجهة الظواهر الإجرامية بعمل بحوث عن الجرائم المشابه وأسبابها أو عمل بحوث أخرى عن الأسباب المشتركة التي تؤدي إلى ارتكاب الجرائم وعرضها في مذكرات للسيد الضابط المصدق مع التحليل العلمى لتلك الظواهر والنتائج الخاصة بذلك والرأى الذى تراه المحكمة لمواجهة تلك الظواهر الإجرامية .

٧. قد ترى المحكمة أن القادة يحجمون غالباً عن استخدام سلطاتهم فى توقيع الجزاءات الانضباطية ويطلبوا إحالة كل الوقائع البسيطة إلى المحاكم العسكرية والنتائج المترتبة على ذلك ورأى المحكمة لمواجهة تلك الظاهرة فتعرض ذلك على السيد الضابط المصدق للتوجيه بما يراه .

المبحث الخامس الدفع والطلبات

٢٢. الطلبات

يقصد بها فى مجال الدعوى العسكرية كل ما يتقدم به الخصوم فى الدعوى وتتأثر الدعوى بالنتائج التى يصل إليها تحقيق الطلب ومثال ذلك سماع شهود النفى أو طلب إعادة مناقشة شاهد إثبات أو طلب إجراء معاينة لمسرح الجريمة أو طلب ندب خبير أو تأجيل الجلسة للاستعداد للدفاع أو المرافعة ، وكما تقدم الطلبات من المتهم ودفاعه فأنها يمكن أن تقدم من النيابة العسكرية مثل تعديل الوصف أو التهمة من قبل النيابة وبالتالى فالطلبات قد تكون قانونية كتعديل الوصف أو التهمة وقد تكون موضوعية كطلب ندب خبير أو سماع شاهد .

٢٣. الدفع

وهى أوجه الدفاع المختلفة التى من مؤدى الأخذ بها عدم الحكم على المدعى عليه من قبل المحكمة المنظورة أمامها الدعوى وهى تتعدد حسب الدعوى ويمكن ردها إلى ثلاث أنواع من الدفع :

(أ) دفعوع موضوعية

وهى المتعلقة بوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم والأدلة المتعلقة بذلك ومثالها الدفع بوقوع إكراه على المتهم بالنسبة للاعتراف المنسوب إليه .

(ب) دفعوع قانونية

متعلقة بقانون العقوبات . كالدفع بتوافر سبب من أسباب الإباحة أو مانع من موانع العقاب أو مانع للمسئولية الجنائية .

(ج) دفعوع إجرائية

وهى متعلقة بقانون الإجراءات الجنائية والتي من مؤداها أما عدم السير فى الدعوى كالدفع بعدم الاختصاص ، أو انقضاء الدعوى الجنائية بالسقوط أو التنازل أو سبق الفصل فى الموضوع أو بطلان الدليل المستمد من إجراء معين كالدفع ببطلان إجراءات القبض أو التفتيش أو الدفع ببطلان إجراءات التحقيق كاستجواب القاضى للمتهم فى جلسات الدعوى الموضوعية .

وهناك من الدفعوع ما هو مختلط يمتزج فيه الواقع بالقانون كالدفع ببطلان الاستيقاف أو الدفع بوجود حالة من حالات التخلّى غير الأرادى فى التلبس بالجريمة .

٢٤ . الشروط الواجب توافرها فى الطلب الهام أو الدفع الجوهري :

١ . أن يقدم الدفع قبل إقفال باب المرافعة .

٢. أن يتمسك صاحب الشأن بطلبه أو دفعه ولا يتنازل عنه .
٣. أن يكون الطلب أو الدفع صريحا وحازما ولا يكفى أن يجئ عرضا أو بصيغة التفويض للمحكمة أو من باب الاحتياط .
٤. أن يشمل الطلب أو الدفع بيان مضمونة وإظهار أثره فى الدعوى .
٥. أن تكون المحكمة قد استمدت من الإجراء المدفوع ببطلانه أو من الواقعة محل الدفاع الموضوعى عنصرا من عناصر الإثبات أما إذا لم يعتمد الحكم على شئ من ذلك فلا يشترط الرد على ذلك الطلب أو الدفع .

٦. أن يكون الطلب أو الدفع جوهريا ظاهر التعلق بالدعوى ومنتجا فيها

متى يكون الطلب هاما أو الدفع جوهريا

١. يعتبر طلبا هاما

إذا كان من شأنه تحقيق هدف المتهم فى نفي التهمة المنسوبة إليه أو تخفيف مسئوليته عنها كأن يكون من شأنه تغيير النتيجة المستفادة من دليل معين أو إظهار دليل لم يكن تحت بصر المحكمة .

٢. يعتبر دفاعا جوهريا

إذا كان يترتب على الأخذ - اثر قانونى من حيث اختصاص المحكمة أو نفي التهمة أو نفي نسبتها إلى المتهم أو ثبوت بطلان إجراء من إجراءات الدعوى وما يترتب عليه من عدم الأخذ بالدليل المستمد منه .

٢٥. رد الحكم على الطلبات والدفع الجوهرية فى الدعوى

يتعين أن تتضمن أسباب الحكم الرد على الدفع الجوهرية التى من شأنها - لو صحت - أن تزيل أو تضعف الأسس المنطقية أو القانونية التى اعتمد الحكم عليها ، إذ لو بقيت هذه الدفع بغير رد لكان معنى ذلك هدم بعض أسبابه وقصور ما تبقى من أسباب عن تدعيمه ، وهذه القاعدة تسرى على أحكام الإدانة والبراءة على السواء : فحكم الإدانة يتعين أن يرد ويدحض الدفع التى من شأنها لو صحت وجب تبرأة المتهم ، وحكم البراءة يتعين كذلك أن يعلل سبب رفضه الأخذ بدليل إدانة ^(١) وقد وضعت محكمة النقض هذه القاعدة فى قولها " إذا كان ما دفع به الطاعن تهمته دفاعا جوهريا ينبنى عليه - لو صح - هدم التهمة المسندة إليه وجب على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وترد عليه ، فإذا أغفلت الرد عليه كان ذلك موجبا لنقض الحكم " ^(٢) وقد عرفت محكمة النقض الدفاع الجوهري بأنه " الذى يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، فتلتزم المحكمة أن تحققه بلوغا إلى غاية الأمر فيه دون تعليق ذلك على ما يقدمه المتهم تأييدا لدفاعه أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدى إلى اطراحه " ^(٣) ويتعين

(١) نقض ١٧ مارس سنة ١٩٥٩ مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ٧٢ ص ٣٢٤

(٢) نقض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٧٩ ص ٦١٠ ، ١٣ مايو سنة ١٩٣٥ ج ٣ رقم ٣٧٣ ص ٤٧٣ ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ج ٧ رقم ٧٦٤ ص ٧١٩ .

(٣) نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٢٣ رقم ٥٣ ص ٢١٤

لاعتبار الطلب أو الدفع جوهريا بحيث يلتزم الحكم بأن يتضمن ما يفيد رده عليه أن تتوافر فيه الشروط الآتية : يتعين أن يكون جازما ؛ وأن يكون جديا وصريحا ؛ وأن يكون ظاهر التعلق بموضوع الدعوى ؛ وأن يقدم قبل إقفال باب المرافعة (١) .

وإذا انتفت عن الطلب أو الدفع صفة كونه جوهريا كانت المحكمة غير ملزمة بالرد عليه في أسباب حكمها ، فالمحكمة غير ملزمة بالرد على كل شبهة يثيرها الدفاع وترد عليها استقلالا طالما أن الرد يستفاد من عدم أخذها بهذا الدفاع وطرحها له .

وعليه فلا يعتبر جوهريا طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع دعوى أخرى مرتبطة من غير بيان وجه الارتباط وبالتالي لا تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه ، كما لا تلتزم المحكمة بالرد على دفع قانوني ظاهر البطلان ، على حين يعتبر جوهريا طلب الدفاع من المحكمة سماع شهود نفى مع تحديد أسمائهم وما يشهدون عليه ، كذلك طلب ندب خبير لتحقيق ما إذا كان المحرر قد زور بخط يد المتهم من عدمه يعتبر طلبا جوهريا يستلزم الرد .

(١) أجملت محكمة النقض الشروط المطلوبة في الدفع الجوهرى في قولها " يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية التي تشار على وجه الجزم أثناء المرافعة وقبل إقفال بابها ، وأن يكون الفصل فيها لازما للفصل في الموضوع ذاته ومنتجا فيه " .
نقض ١٩ يونية ١٩٦١ (م ج ن) س ١٢ رقم ١٣٢ ص ٧٠٤

وتطبيقاً لذلك اعتبر دفعاً جوهرياً يعيب الحكم عدم الرد عليه

دفع المتهم بالسرقة بأنه كان يعتقد أن المال متروك .

(نقض ١٩٤٦/١٠/٢١ ج ٧ رقم ٢١٨ ص ١٩٢)

دفع المتهم بالإصابة غير العمدية بانتفاء علاقة السببية .

(نقض ١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٢٤٨ ص ٣٢٧)

ودفع المتهم بالقتل أو الضرب العمد بأنه كان فى حالة دفاع

شرعى .

(نقض ١٩٧٩/٤/١ س ٣٠ رقم ٨٧ ص ٤١٦)

دفع المتهم ببطلان الاعتراف لصدورة تحت تأثير الإكراه .

(نقض ١٩٦٧/٥/١٥ مجموعة الأحكام س ١٨ رقم ١٢٧)

دفع المتهم بتوافر مانع عقاب .

(نقض ١٩٨٠/١٠/١٥ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٣١ رقم ١٧١ ص ٨٨٦)

أمثلة لما اعتبرت المحاكم العسكرية العليا طلبات هامة أو دفوعاً
جوهرياً

١. أن يطلب المتهم التأجيل لإعلان شهود نفى .

٢. أن يطلب المتهم ضم المحررات المضبوطة أو أى أوراق مؤثرة فى

الدعوى .

٣. أن يطلب المتهم ندب خبير خطوط فى جريمة التزوير .

٤. أن يطلب المتهم إجراء معاينة لتحقيق دفاع هام .

٥. أن يطلب الدفاع تأجيل الدعوى لمرض المتهم ويقدم شهادة مرضية بذلك

٦. أن يدفع المتهم بأن اعترافه كان وليد إكراه .

٧. أن يدفع بتناقض الدليل القولى مع الدليل الفنى .

٢٦. الأثر المترتب على توافر الشروط الخاصة بالطلبات والدفع

أن تقدير مدى توافر الشروط الخاصة بالطلبات والدفع هو من إطلاق محكمة الموضوع فلها أن تقدر مدى فاعلية أو إنتاج هذه الطلبات والدفع فى الدعوى من عدمه ^(١) وهى بالتالى لها الأخذ بها أو طرحها إذا قدرت أنها غير ذى أثر منتج فى الدعوى ^(٢) .

(١) فالمحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم فى مناص دفاعه المختلفة نقض ٢٠ أكتوبر ١٩٦٧ (م ح) س ١٨ ، رقم ٢١٢ ، ٢٥ / ١١ / ١٩٦٨ ، (م ح) س ١٩ ، رقم ٢٠٤ ، إلا أن ذلك مشروط بأن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . غرض ١٨ نوفمبر ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ١٩٥ .

(٢) ومع ذلك إذا رأت المحكمة أن طلب الدفاع جوهرى ويتوقف على الفصل فى الدعوى فيجب عليها تحقيقه ولو تنازل هو عنه صراحة أو ضمناً بعدم التمسك به حتى قفل باب المرافعة . ذلك أن تحقيق الأدلة المنتجة واجب على المحكمة وعليها أن تستوفى من تلقاء نفسها . ولذلك إذا استغنت المحكمة عن تحقيق الدليل فيلزم أن تبين فى حكمها أن الدعوى أصبحت غير مفنكرة إليه وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن تحقيق الأدلة ليس رهناً بمشينة المتهمين . فإذا كانت المحكمة رأت أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل وعهدت إلى الخبير المعين فيها بتحقيقه فإنه يكون واجباً عليها أن =

ويلاحظ أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد إذا كانت هي لم تستند من تلقاء نفسها في أسباب حكمها إلى الدليل أو الإجراء المراد استبعاده بالطلب أو الدفع .

فلا تكون ملزمة مثلا بالرد على الدفع ببطلان الاعتراف الصادر من المتهم إذا كانت أسباب الحكم بإدانة قد أقامتها على أدلة أخرى خلاف الاعتراف ، أو تغفل الرد على الدفع ببطلان التفتيش إذ كنت لم تستند إلى الدليل المستمد منه في حكمها ، إذ في هذه الحالة يعتبر الطلب أو الدفع غير منتج في الدعوى وبالتالي لا تلتزم المحكمة بالرد .

والرد على الطلبات والدفع الجوهرية الموضوعية لا بد وأن يكون صريحا إذا تعلق الأمر بدليل لم تحققه المحكمة ، فلا يكفي أن يستفاد الرد ضمنا من طرح المحكمة لموضوع الطلب أو الدفع والحكم على أساس أدلة الثبوت طالما أن المحكمة لم تحقق موضوع الطلب أو الدفع ، ومثال ذلك أن يكون موضوع الطلب سماع شهود نفى أو ندب خبير لتقديم تقرير عن واقعة معينة ، أو دفع ببطلان الاعتراف الصادر من المتهم لوقوعه تحت إكراه .

= تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التي دعتها إلى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى إلى هذا التحقيق ذاته وذلك بغض النظر على مسلك المتهمين في صدد هذا الدليل . فإذا هي استغنت عن الدليل بحجة أن المتهمين لم يصروا على تحقيقه دون أن تبين الأسباب التي تدل على أن الدعوى في ذاتها أصبحت غير مفقورة إلى ذلك فإن حكمه يكون باطلا متعينا نقضه .
نقض ٥ نوفمبر ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد ج ١ ، ٥٢٦ ، رقم ٢٦٨ .

أما إذا كانت المحكمة قد حققت موضوع الطلب والدفع فهي لا تكون ملزمة ببيان أسباب طرحه للدليل المستمد منه صراحة ويكفى أن يستفاد الرد من الحكم استناداً إلى أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة وجاءت بذاتها نافية لدفاع المتهم (١) .

أما الطلبات والدفع القانونية البحتة فالمحكمة ملزمة بالرد عليها صراحة

فالدفع بعدم قبول الدعوى بعدم الاختصاص أو بتوافر سبب من أسباب الإباحة أو موانع المسؤولية أو بسقوط الدعوى ، كل هذه أسباب قانونية لا يكتفى بصددتها الرد الضمني المستفاد من الحكم بعكس موضوع الطلب أو الدفع ، وإنما يلزم أن يكون الرد صريحاً في الحكم وإلا شابه القصور في التسبيب .

والخلاصة

يجب أن تشمل أسباب الحكم الرد على كل طلب هام أو دفع جوهرى إذا توافرت فيه الشروط التي ذكرناها ولكن للمحكمة أن تضم الدفوع المختلفة إلى الموضوع وتصدر حكماً واحداً في الدعوى برمتها دون أن يعد ذلك منها إخلالاً بحق المتهم في الدفاع .

(١) أنظر نقض أول يناير ١٩٥١ ، ٢٦ مارس ١٩٥١ ، مجموعة القواعد ج ٢ ، ٦٨١ - ٨٦٢ رقم ٢٣٦ ، ٢٣٧ . كما قضى بأنه لا يصلح رداً على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات القول بأن ضبط المخدر في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة . نقض ١٧ يونيو ١٩٦٨ ، مجموعة الأحكام س ١٩ ، رقم ١٤٤